منظمة الصحة العالمية

ميثاق جنيف للرفاه

يُشدِّد ميثاق جنيف للرفاه على الحاجة الملحة إلى إقامة "مجتمعات تتمتع بالرفاه" على نحو مستدام، وتكون مُلتزِمة بتحقيق الإنصاف في الصحة الآن وللأجيال المقبلة، دون انتهاك الحدود البيئية. ويستند الميثاق إلى نتائج المؤتمر العالمي العاشر لتعزيز الصحة، الذي عُقد في مدينة جنيف السويسرية وعبر الإنترنت في المدة من 13 إلى 15 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وإلى إرث ميثاق أوتاوا والمؤتمرات العالمية السابقة بشأن تعزيز الصحة.

منظمة الصحة العالمية

الحاجة الملحة إلى العمل

يواجه العالم أزمات معقدة ومتشابكة، ولكنها تؤثر في البلدان بأشكال مختلفة. وقد كشفت الجوائح الحديثة عن التصدعات التي أصابت المجتمع، وأبرزت المحدِّدات البيئية والسياسية والتجارية والرقمية والاجتماعية للصحة، وأوجه الجور الصحي، داخل الفئات الاجتماعية والأمم وفيما بينها. فتغيُّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والتوسع الحضري السريع، والنزاع الجغرافي السياسي والعسكرة، والتغير الديمغرافي، ونزوح السكان، والفقر، والجور الواسع النطاق - كل ذلك يسفر عن مخاطر وقوع أزمات مستقبلية أشد وطأة مما يواجهنا اليوم.

وتتطلب الاستجاباتُ استثماراتٍ تدمج صحة ورفاهية الكوكب والمجتمعات والجماهير والأفراد، إلى جانب تغييرات في الهياكل الاجتماعية لمساعدة الناس على تولي زمام حياتهم وصحتهم. ولا بد من إجراء عملية إعادة توجيه جوهرية للقيم المجتمعية واتخاذ إجراءات تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أسس الرفاه

توفِّر مجتمعات الرفاه الأسس اللازمة لكي يترعرع جميع أفراد الأجيال الحالية والمقبلة على ظهر كوكب ينعم بالصحة، بغضِّ النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. وتُطبِّق هذه المجتمعات سياسات جريئة ونُهُجًا تحويلية تستند إلى ما يلي:

- رؤية إيجابية للصحة تجمع بين العافية البدنية والنفسية والروحية والاجتماعية؛
- ومبادئ حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية والبيئية، والتضامن، والمساواة بين الجنسين وبين الأجيال، والسلام؛
- والالتزام بالتنمية المستدامة المنخفضة الكربون القائمة على المعاملة بالمثل والاحترام بين البشر، والتصالح مع الطبيعة؛
- ومؤشرات نجاح جديدة، تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وتراعي رفاه الإنسان والكوكب، وتؤدي إلى أولويات جديدة للإنفاق العام؛
- وتركيز تعزيز الصحة على التمكين والشمولية والإنصاف والمشاركة المجدية.

استجابة تعزيز الصحة في القرن الحادي والعشرين

إن إقامة مجتمعات الرفاه تتطلب عملًا منسقًا في خمسة مجالات:

1 **تقدير واحترام ورعاية كوكب الأرض ونظمه البيئية:**

لا بد من أن ينعم الكوكب بالصحة لتحقيق الصحة والرفاه للأجيال الحالية والمقبلة ولتمكين الجميع من الازدهار. وتولي مجتمعاتُ الرفاه الأولويةَ للتحوُّل السريع والعادل إلى اقتصاد منخفض الكربون، للإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة دون 1.5°درجة مئوية خلال هذا القرن. وهي كذلك توفِّر للجميع إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة، وتعزز التنوع البيولوجي، وتحدُّ

من استنفاد الموارد والتلوث، وتدعم علاقات الوئام بين البشر والطبيعة، وتركِّز على معارف الشعوب الأصلية وقياداتها. فهي تعزّز المنظومات المائية والغذائية التي تحدُّ من الضرر، وتعزّز التغذية الصحية (التي تشمل الرضاعة الطبيعية). وترتبط مجتمعات الرفاه بروابط قوية مع نهج "الصحة الواحدة" وصحة الكوكب، ومن ضمنها تعزيز التأهب للجوائح وتحسين الصحة والإنصاف.

2 تصميم اقتصاد منصف يخدم التنمية البشرية ضمن الحدود البيئية على صعيد الكوكب وعلى الصعيد المحلي:

تكفل مجتمعات الرفاه العملَ اللائق والمأمون، والتجارة العادلة، ونُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة، ونظم الإنتاج والاستهلاك القائمة على مبادئ اقتصاد دائري، وعدم التمييز الهيكلي، والتحوُّلات الحضرية المستدامة، واحترام النظم البيئية الطبيعية والحفاظ عليها. وتعترف اقتصادات الرفاه بحقوق العمل ومساهمات الاقتصاد غير الرسمي، ويشمل ذلك الرعاية التي يقدمها القائمون على الرعاية والأسر والمجتمعات المحلية. وهي أيضًا تدعم الوقاية من الأمراض السارية وغير السارية والحد منها، من خلال التنظيم الفعَّال للمحددات التجارية للصحة. وتسعى اقتصادات الرفاه إلى الحد من الضرر، من خلال إعمال مبدأ المساءلة، وتنظيم الصناعات الرقمية وصناعات الأسلحة. وهي تعترف بالسياسات الاستعمارية والاقتصادية التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصحح تلك السياسات.

وتُترجَم أولويات الرفاه إلى عمل من خلال الاستثمار في الصحة، وميزانيات الرفاه، والحماية الاجتماعية، والاستراتيجيات القانونية والمالية التي تضمن اقتصادًا مستدامًا أوفر صحة.

3 وضع سياسة عامة صحية من أجل الصالح العام:

في مجتمع الرفاه، تكون الحكومات هي الجهة المنظمة لجميع أصول المجتمع من أجل كوكب صحي ومستدام ومنصف، وذلك بالنيابة عن الأجيال الحالية والمقبلة. والحكومات مسؤولة أمام شعوبها، وعليها أن تضمن مشاركتهم في الحوكمة. ويشكل الرفاه عقدًا اجتماعيًّا جديدًا وبوصلة للسياسة العامة، ومنها قرارات الميزانية والتنظيم، لتحقيق نتائج أفضل للأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع كله. وتلتزم الحوكمة على جميع المستويات، من المحلية إلى العالمية، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتباع سياسات متعددة القطاعات من أجل الصحة، والتوزيع العالمي العادل لموارد التمكين الصحي. ولضمان الحق في الصحة للجميع، لا غنى عن القضاء على جميع أشكال التمييز الهيكلي والظلم، ومنها التهميش، التي تؤثر على الناس بطرق متعددة. ولا بد من تعزيز الشراكات مع مجتمع مدني نشط لتقوية النسيج الاجتماعي والتضامن الاجتماعي محليًّا ودوليًّا.

4 تحقيق التغطية الصحية الشاملة:

في مجتمع الرفاه، تكون التغطية الصحية الشاملة أمرًا محوريًّا لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وتُعطَى الأولوية في التمويل لتطوير الرعاية الأولية، وتعزيز الصحة، والخدمات الوقائية. وتكفل الحوكمة الصحية العالمية توزيعًا عادلًا لأصول الرعاية

الصحية. وتُعطَى العافية النفسية أولوية عليا في إعادة توجيه الخدمات الصحية. ويحظى العاملون في الرعاية الصحية بالرعاية والحماية. ولا يُنظَر إلى التمويل الصحي على أنه إنفاق، بل استثمار لتحقيق رفاه المجتمع وقدرته على الصمود. وتعتمد الحوكمة في مجال الصحة على التصميم التشاركي، وتستفيد استفادة كاملة من التحوُّل الرقمي لتحقيق فوائد منصفة لجميع الفئات السكانية، الأمر الذي يضمن الحصول على الخدمات والمشاركة المجدية لتجنُّب الإقصاء الرقمي. ويشمل ذلك إعطاء أولوية عالية لزيادة إلمام الناس بالأمور الصحية في جميع المراحل العمرية. كما أن الاستثمار في الجيل القادم، ولا سيما النماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، يُرسِي الأساسَ لحياة صحية ونشطة ومترابطة.

5 **معالجة آثار التحوُّل الرقمي:**

يمكن للتحوُّل الرقمي والتغيُّر التكنولوجي أن يتيحا فرصًا جديدة للترابط، ومحو الأمية الصحية، وتبادُل المعارف، وتقديم خدمات أكثر فعالية وكفاءة. بيد أن بعض سمات النظم الرقمية والإقصاء الرقمي يمكن أن تؤدي إلى العزلة وتفاقُم عدم الإنصاف. وعلاوة على ذلك، قد تتعرض الصحة والرفاه للخطر بسبب زيادة الوقت الذي يقضيه المرء في الأنشطة الرقمية وفي البيئات الافتراضية، بدءًا من الكم المفرط من المعلومات، والكراهية والتنمر، ونشر المعلومات المضلِّلة، وانتهاءً بتسويق المنتجات والسلوكيات غير الصحية. أما مجتمع الرفاه، فيقيّم الأضرار وعدم التمكين ويتصدى لهما، ويضمن الحصول العادل على التكنولوجيا وتسخيرها من أجل ازدهار البشر والكوكب.

الإشراف على تحقيق مستقبل زاهر

إن الرفاه خيار سياسي. وهو نتاج السياسات والمؤسسات والاقتصادات والنظم البيئية التي يعيش فيها الناس. ويتطلب الرفاه نهجًا يشمل المجتمع بأسره، وينطوي على إجراءات تُتخذ على جميع المستويات، وعلى نطاق جميع أصحاب المصلحة والقطاعات، بدءًا من المجتمعات الملحية ومن داخل المنظمات، وصولًا إلى الحكومات الإقليمية والوطنية. ويتمثل دور تعزيز الصحة في تحفيز ودعم هذه الحركة من خلال:

- ضمان تمكين الناس والمجتمعات من التحكم في صحتهم والعيش حياة مُرضية ذات معنى وهدف، وفي انسجام مع الطبيعة، من خلال التعليم، ومحو الأمية الصحية المتعلقة بالثقافة، والتمكين والمشاركة الهادفيْنِ؛
- والتمكين، وحل الخلافات، والدعوة إلى اتباع نهج موحد لإقامة مجتمعات تنعم بالرفاه من خلال تشكيل مُحدِّدات الصحة في جميع البيئات؛
- وضمان أن تكون الخدماتُ الصحية والاجتماعية التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية والملطِّفة عالية الجودة، وميسورةَ التكلفة، ويسهل الحصول عليها ومقبولة، وأن تُقدَّم وفقًا للاحتياجات، ولا سيما للذين كثيرًا ما يتخلفون عن الركب.

منظمة الصحة العالمية

وينبغي دعم هذه الإجراءات في جميع أنحاء العالم، من خلال الاستثمار المستمر في العاملين في الرعاية الصحية، وتعزيز الصحة، والبنية الأساسية للصحة العامة، والبحوث.

إن المشهد الإنمائي العالمي سيتغير إذا أصبح رفاه كلّ من الناس والكوكب في صميم تعريف النجاح. ففي مجتمع الرفاه، يُقاس النجاح وفقًا لمجموعةٍ قِيَم تختلف عن القيم السائدة اليوم، ومن منظور طويل الأمد. ولا يقتصر على مقاييس النشاط الاقتصادي، بل يتجاوزها ليشمل مؤشرات جميع محددات رفاه الإنسان والكوكب، ومنها الصحة بجميع أبعادها، والإنصاف الصحي، والموارد التي ستشكل وتصون رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. ويعني ذلك للناس أن يتمتع الجميع بحياة طويلة وصحية وجيدة.

ويتمثل مسار العمل المستقبلي في التحول إلى مجتمعات أكثر استدامة وإنصافًا، والتعلُّم من البلدان والأقاليم والمدن والمجتمعات والثقافات -لا سيما من ثقافات الشعوب الأصلية- كيفية إنشاء مجتمعات أكثر استدامة وإنصافًا. وسوف تدعم المنظمة هذا التحوُّل من خلال حشد كل الجهات الفاعلة معًا لتحقيق رؤية مجتمعات الرفاه، وجمع البيِّنات، وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء والشركاء في تنفيذ هذا الميثاق. وتعتمد الصحة والرفاه على الإجراءات التي يتخذها كل فرد في المجتمع. ويدعو هذا الميثاق المنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال التجارية والحكومات والمنظمات الدولية وجميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في شراكات من أجل التنفيذ الحاسم لاستراتيجيات الصحة والرفاه. فتكاتُفُنا معًا سوف يدفع عجلةَ التحوُّل نحو مجتمعات الرفاه في جميع البلدان، دون أن يتخلف أحد.

ملاحظة: أُعِدَّ ميثاق جنيف قبل المؤتمر العالمي العاشر لتعزيز الصحة، وفي أثناء المؤتمر. وشارك عبر الإنترنت في هذا المؤتمر أكثر من 5000 خبير من 149 بلدًا، منهم رؤساء حكومات، ووزراء من قطاعات شتى مثل قطاعات الصحة والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم، وقادة ثقافيون ودينيون، وسياسيون آخرون، وكبار الموظفين العموميين، وممارسون صحيون، وراسمو سياسات، وباحثون، ومدرسون، وممثلو المجتمعات المحلية. وقد استُكمل الميثاق بسلسلة من الورقات التقنية.

منظمة
الصحة العالمية

10th Global Conference
on Health Promotion